E

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/STAT/1996/1
28 January 1996
ORIGINAL: ARABIC

الامم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير عن المهمة الإستشارية الى سلطة النقد الفلسطينية غـــــزة- منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية

خلال الفترة
١٠ - ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

إعـــداد

قطـب عبد اللطيف ســالم
المستشار الإقليمي
للحسابات القومية والإحصاءات الإقتصادية

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

96-0041

تقديـــم

كان من المقرر أن تتم هذه الزيارة خلال الفترة من ١٠-١٩٩٥/١٢/٢٤ إلى سلطة النقد الفلسطينية - غزة - إلا أنه وبعد أن تلقت الإسكوا دعوة من إدارة الإحصاء المركزية- رام الله- وبناء على إقتراح الدكتور لبيب عبد النور - رئيس قسم الإحصاء وموافقة الأمين العام التنفيذي تقرر أن تكون المهمة لدى سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة من ١٠ ١٩٩٥/١٢/٢١ على أن يقوم المستشار بزيارة إستطلاعية إلى إدارة الإحصاء المركزية يومي ٢٣-١٩٩٥/١٢/٢٤ لدراسة إحتياجاتهم في المهمة المطلوبة وذلك بمناسبة وجود المستشار في المنطقة. وقد أعد تقرير منفصل عن كل زيارة.

محتويات التقرير

الصفحة

الموضوع

١- مقدمـــة ١

٢- توجهات المهمة والغرض منها ١

٣- تنفيذ المهمة ٢

أولا: منهاج عمل قسم الإحصاء ضمن دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ٢

ألف: إحصاءات تقوم سلطة النقد "قسم الإحصاء" بجمع بياناتها وتجهيزها داخلياً ٣

باء: إحصاءات إقتصادية أخرى تهم السلطة ولكنها تنتج في جهات أخرى ٤

جيم: النشرة الدورية ٥

دال: ميزان المدفوعات ٦

هاء: النقد المصدر والنقد المتداول ٨

ثانيا: النماذج الإحصائية التي يتم بمقتضاها جمع البيانات ٩

ثالثا: التعاون والتنسيق بين سلطة النقد الفلسطينية وإدارة الإحصاء المركزية ١٤

٤- أسماء السادة الذين إلتقيت بهم خلال المهمة ١٦

٥- الملاحق ١٧

١- ميزان المدفوعات المكونات العادية والتفاصيل الإضافية ١٨

٢- النموذج المختصر لميزان المدفوعات (للنشر) ٢٦

٣- التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية ٢٧

٤- تصنيف وظائف الحكومة ٣٠

٥- تصنيف الإنفاق العائلي (الفردي) حسب الغرض ٣٢

١- : مقدمة :

تمت المهمة بناءاً على دعوة من سلطة النقد الفلسطينية ضمن رسالتها الى اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) التي أعربت فيها عن رغبتها في الإستفادة من الخدمات الإستشارية للمستشار الإقليمي للحسابات القومية والإحصاءات الإقتصادية. وقد رحبت الاسكوا بدعم التعاون بينها وبين سلطة النقد الفلسطينية ووافقت على إيفاد السيد/ قطب سالم -المستشار الاقليمي- لتنفيذ هذه المهمة.

وقد تمت المهمة خلال الفترة من ١٠ - ٢١ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٥ ولمدة ١٢ يوماً.

٢- : توجهات المهمة والغرض منها

تحددت توجهات المهمة والغرض منها ضمن رسالة الدعوة المرسلة من سلطة النقد الفلسطينية الى الاسكوا وكذلك في اللقاء الأول مع الأستاذ الدكتور/ فؤاد بسيسو، محافظ سلطة النقد الفلسطينية بمكتبه يوم ١٠ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٥، وقد حضر هذا اللقاء:

- الأستاذ/ أحمد داوود — مسئول دائرة مراقبة البنوك
- الدكتور/ طالب الصريع — مسئول دائرة المعلومات
- الدكتور/ أحمد مشعل — مسئول دائرة الأبحاث

حيث أعرب السيد المحافظ عن ترحيبه بالمستشار الإقليمي وتقديره لتعاون الاسكوا وإستجابتها لطلبات سلطة النقد الفلسطينية. وفي ضوء الوقت المتاح للمهة تحددت التوجهات وتبلورت في إبداء الرأي والمشورة فيما يلي:

أولاً- منهاج عمل دائرة الأبحاث والسياسات النقدية وأهم الإحصاءات الإقتصادية والمالية الواجب القيام بها لخدمة أغراض ووظائف سلطة النقد الفلسطينية (الاقتصادية والمالية والنقدية).

ثانيا- النماذج الإحصائية التي بمقتضاها يتم جمع البيانات الإحصائية المصرفية من البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية.

ثالثا- التنسيق والتعاون بين سلطة النقد الفلسطينية ودائرة الإحصاء المركزية بصفتها مصدراً أساسياً للعديد من البيانات الإحصائية الأساسية اللازمة لسلطة النقد.

٣- تنفيذ المهمة

وفي ضوء توجهات المهمة السابق الإشارة إليها تم تنفيذ المهمة على النحو التالي:

أولا- منهاج عمل قسم الإحصاء ضمن دائرة الأبحاث والسياسات النقدية:

- لاشك أن سلطة النقد الفلسطينية في وظيفتها كبنك مركزي منوط بها القيام بكافة الوظائف والإختصاصات التي تقوم بها البنوك المركزية في أي من دول العالم .وسلطة النقد في سبيل قيامها بهذه الواجبات والإختصاصات لابد وأن يكون لديها قسم إحصاء قوي به كوادر فنية إحصائية متخصصة تعمل على توفير قاعدة بيانات شاملة ويفضل تدريبهم على إستخدام الحاسبات الآلية لتخزين البيانات وإستخدام البرامج الجاهزة للتحليل الإحصائي. ولا شك أن الكم الإحصائي من البيانات اللازمة لأغراض سلطة النقد كبير ومتشعب ويغطي كافة أوجه النشاط والعلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسكانية داخلياً ومع العالم الخارجي ولكن كنقطة بداية فإننا نعطي أولوية للبيانات التي تخدم نقطة الإنطلاق في عمل السلطة الفلسطينية ونخص منها البيانات التي:

ألف- تعطى صورة واقعية عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي للضفة الغربية وقطاع غزة وأريحا.

باء- تساعد في تحليل ورسم السياسات النقدية والمالية ودور الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية.

جيم- تساعد في تحديد ورسم سياسات الإستثمار الداخلية والخارجية.

دال- تساعد في زيادة الموارد المالية للسلطة الفلسطينية.

هاء- تحكم علاقات السلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي من الناحية الإقتصادية والمالية.

- وفي سبيل قيام قسم الإحصاء بهذه المهام فإن عليه أن يوفر قاعدة ضخمة من البيانات الإحصائية -كما أشرنا من قبل- يبدأ في تجهيزها بالتدريج وفق أولويات محددة ووفق مايتوفر لدى السلطة من إمكانيات فنية ومادية وبشرية . والجدير بالذكر أن جانباً من هذه البيانات وهي البيانات المالية والمصرفية والنقدية وهي تقع في مكان الصدارة في الوقت الحالي تقوم سلطة النقد بجمعها مباشرة من البنوك والمؤسسات المالية التي تخضع لإشراف السلطة أما الجانب الآخر من البيانات الإقتصادية فإن سلطة النقد تحصل عليها من المصادر الأخرى المنتجة لها ومن أهمها إدارة الإحصاء المركزية، وزارة المالية، شركات التأمين، أجهزة ووزارات السلطة الفلسطينية الأخرى. ومن ثم فإن تنسيقاً وتعاوناً تاماً بين السلطة وهذه الأجهزة يجب أن يتم ترتيبه والإعداد له لتسهيل إنسياب المعلومات الى سلطة النقد الفلسطينية.

- وعلى ذلك فإن الإحصاءات الإقتصادية والمالية التي تمثل منهاج عمل دائرة الأبحاث والسياسات النقدية "قسم الإحصاء" يمكن أن تنقسم الى نوعين:

ألف- **إحصاءات تقوم سلطة النقد بجمع بياناتها وتجهيزها داخلياً**

ويتم ذلك من خلال إستبيانات دورية تعدها سلطة النقد وتستوفيها البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف السلطة وكذلك محلات الصرافة وهذه الإحصاءات تشمل:

١- تصنيف الودائع حسب نوع العملة، آجال الإستحقاق، القطاع، المنطقة الجغرافية.

٢- تصنيف التسهيلات الإئتمانية والقروض حسب نوع العملة، آجال الإستحقاق، القطاع، النشاط الإقتصادي، المنطقة الجغرافية.

٣- تصنيف الموجودات (الأصول) حسب النوع، نوع العملة، جهة الإلتزام، آخذين في الإعتبار تصنيفات الأصول المالية وغير المالية كما هو متفق عليها في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس) ونظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

٤- تصنيف المطلوبات (الإلتزامات) حسب النوع، العملة، الجهة صاحبة الإلتزام، آخذين في الإعبار أيضاً تصنيفات الإلتزامات المالية كما هو متفق عليها في دليل ميزان المدفوعات (التنقيح الخامس) ونظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

٥- تصنيف الموجودات والإلتزامات الخارجية حسب نوع الأصل، الإلتزام، والعملة والجهة والمناطق الجغرافية (أولوية ثانية).

٦- مراكز العملات المتداولة حسب نوع العملة (أولوية ثانية).

٧- حقوق الخيارات المباعة والمشتراه حسب نوع العملة (أولوية ثانية).

٨- بيانات عن تركز المخاطر الإئتمانية وأسماء أكبر العملاء (دائنين ومدينين) والتسهيلات الممنوحة لهم والضمانات المقدمة منهم (أولوية ثانية).

٩- معدلات أسعار الفائدة على الودائع والقروض حسب نوع العملة وآجال الإستحقاق.

١٠- أسعار الصرف ومتوسطاتها الشهرية.

١١- الحسابات الختامية للبنوك والمؤسسات المالية وتشمل حساب الأرباح والخسائر التفصيلي والميزانية الختامية.

١٢- الحسابات الختامية لسلطة النقد الفلسطينية

على أن يتم ذلك بالتدريج وفق لإمكانيات المتاحة للسطلة وفي ضوء أولويات وإحتياجات التحليل الإقتصادي والإجتماعي.

باء- **إحصاءات إقتصادية أخرى تهم سلطة النقد ولكنها تنتج في جهات أخرى**

هذا النوع من الإحصاءات الإقتصادية لازم لعمليات التحليل الإقتصادي والمالي ويتم إعداده في جهات أخرى خارج سلطة النقد الفلسطينية ولذلك فإنه من المهم التنسيق مع الجهات المنتجة لهذه الإحصائيات لتأمين حصول سلطة النقد الفلسطينية على هذه المعلومات والبيانات في الوقت المناسب والتفصيلات المطلوبة وفق تعاريف ومقاهيم متفق عليها مسبقاً وذلك لإستخدامها في أغراض التحليل المالي والإقتصادي وتركيب ميزان المدفوعات. ومن أهم هذه الإحصاءات مايلي:

١- تقديرات الحسابات القومية وبصفة خاصة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بكل من الأسعار الجارية والأسعار المثبتة وعلى مستوى النشاط الاقتصادي والقطاع والمنطقة الجغرافية. وكذلك حساب العمليات الخارجية، مرفق رقم (٣) الدليل الخاص بالتصنيف الدولي للأنشاطة الإقتصادية ISIC.

٢- تقديرات الإنفاق على الناتج المحلي حسب نوع الإنفاق والغرض منه.

٣- تصنيفات الإنفاق الحكومي حسب نوع النفقة والغرض منها، مرفق الدليل الخاص بتصنيف الإنفاق الحكومي، مرفق رقم (٤).

٤- تصنيف الإنفاق العائلي حسب نوع النفقة والغرض منها، مرفق الدليل الخاص بتصنيف الإنفاق العائلي، مرفق رقم (٥).

٥- إحصاءات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات من السلع والخدمات) الكمية والقيمية مصنفة حسب بلد المنشأ، ميناء التصدير، الإستيراد، نوع السلعة....الخ، وفقاً للتصنيفات الدولية الموصى بها في مجال التجارة الخارجية (النظام المنسق HS، أو التصنيف الدول للتجارة SITC)، ويمكن إعداد هذه البيانات بصفة دورية:شهرية/فصلية/سنوية.

٦- الأسعار والأرقام القياسية سواء منها المتعلق بأسعار المستهلكين، أسعار التجزئة، أسعار الجملة، أسعار التجارة الخارجية....الخ.

٧- الميزانية العامة للسلطة الفلسطينية (مركزية/محلية) مصنفة حسب أبواب وبنود الإيرادات والمصروفات المختلفة.

ولاشك أن الغالبية العظمى من هذه البيانات تتطلب دراسات وأبحاث ومسوح ميدانية وإحصاءات جارية دورية تقوم بها إدارة الإحصاء المركزية وفق برنامج إحصائي محدد وإمكانيات فنية ومادية محددة ووفق برنامج محدد لأولوياتها الإحصائية.

ولذلك يقترح تحديد موعد للإتصال ومناقشة هذه الموضوعات مع كل من وزارة المالية وإدارة الإحصاء المركزية لمناقشة الموقف من هذه الإحصائيات ومدى توفر هذه المعلومات والبيانات ودوريتها وطريقة إنسيابها إلى سلطة النقد الفلسطينية مستقبلا وكذلك التعرف على المفاهيم والتعاريف الخاصة بها ومستوى التفصيل المطلوب والجدير بالإشارة أن هذه البيانات سوف يتطلب توفيرها وقتاً غير قصير وخاصة إذا علمنا أن إدارة الإحصاء المركزية أيضاً في بداية نشاطها الإحصائي. كما أن هذه البيانات سوف تتوفر بالتدريج وبعضها ستكون دوريته قصيرة والبعض الآخر له دورية أطول الأمر الذي سوف يؤثر بالضرورة على قدرة سلطة النقد في الإستفادة من هذه البيانات في المرحلة الحالية.

جيم- **النشرة الدورية**

وعلى ضوء مايتوفر بدائرة الأبحاث والسياسات النقدية، من بيانات من إنتاجها الداخلي أو من إنتاج الآخرين يمكن أن تصدر الدائرة نشرة دورية (تقرير شهري/فصلي/سنوي) تتضمن بعض الموضوعات التالية:

١- عرض موجز وسريع للتطورات الإقتصادية العالمية.

٢- عرض للتطورات الإقتصادية الفلسطينية ويتضمن العديد من المؤشرات من أهمها:

- تطور الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد.
- هيكل الناتج المحلي حسب الأنشطة الإقتصادية.
- رصيد ميزان المدفوعات.
- الأسعار والأرقام القياسية (الرقم القياسي للمستهلكين).
- تطورات التجارة الخارجية.

٣- تطورات القطاع المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويشمل العديد من المؤشرات منها:

- نسبة التسهيلات الإئتمانية والقروض الى الودائع.
- الأهمية النسبية لتوزيع الودائع حسب نوع العملة والقطاع والمنطقة الجغرافية.
- نسبة السيولة.
- معدلات أسعار الفائدة على الودائع حسب نوع العملة.
- معدلات أسعار الفائدة على القروض حسب نوع العملة والنشاط.
- متوسط أسعار صرف العملات الرئيسية.
- تطورات العمل في غرفة المقاصة.

٤- المالية العامة وتشمل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وتطور هيكل الإيرادات والمصرفات.

٥- ملخص لميزان المدفوعات.

٦- عدد من الجداول المرفقة تشمل الميزانية المجمعة والأرباح والخسائر المجمع وأية جداول أخرى يمكن إشتقاقها.

والجدير بالإشارة أن النشرة الدورية يمكن أن تبدأ بالتركيز على الإحصاءات المصرفية والمؤشرات الخاصة بها كمرحلة أولى حتى يتوفر لدى السلطة قاعدة من البيانات الأخرى اللازمة لتغطية باقي الموضوعات لأنه كما أشرنا من قبل سوف يتطلب أو يستغرق توفير هذه البيانات سواء من قبل السلطة أو الجهات الإحصائية الأخرى وقتاً طويلاً. ولذلك يقترح البدأ في إصدار النشرة مع التركيز على الإحصاءات المصرفية ثم بالتدريج يمكن تغطية الموضوعات الأخرى.

دال- **ميزان المدفوعات**

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الإحصاءات التي تعكس علاقات الدولة بالعالم الخارجي ولذلك فهي تحظى بإهتمام ورعاية البنوك المركزية وتعتبر من صميم عملها الرئيسي. ولذلك فميزان المدفوعات لابد وأن يحظى بأولوية متقدمة في سلم أولويات سلطة النقد الفلسطينية كما أنه لابد وأن يحظى بإهتمام كبير على خريطة التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي للسلطة نظراً لما لهذا العمل من أهمية ودرجة عالية من السرية ودقة في الحساب والتقدير وتنوع في مصادر البيانات فميزان المدفوعات يتم إعداده في البنك

المركزي ولكن جزءاً كبيراً من مصادر البيانات من خارج البنك كما أنه يتطلب إجراء العديد من المسوح والدراسات وبصفة خاصة لتقدير قيمة الخدمات المحصلة والمدفوعة الى العالم الخارجي ولذلك فإن سلطة النقد الفلسطينية لابد وأن تنسق مع الجهات الأخرى كل فيما يخصه لترتيب إنسياب هذه المعلومات الى سلطة النقد وإعداد النماذج التي يمكن أن تستخدم في المسوح المختلفة لهذا الغرض بصفة مستمرة وليس هناك نموذجاً موحداً يمكن أن يستخدم لكافة المصادر والمسوح ولكن يمكن إعداد نماذج مختلفة حسب نوع المصدر ونوع البيان وطريقة الحصول عليه وذلك يقتضي عقد إجتماعات مع هذه المصادر لتحديد ذلك وإختيار أنسب الوسائل والنماذج لتحقيق الغرض وعلى سبيل المثال يمكن إدخال عمودين في جانبي حساب الأرباح والخسائر أحدهما للمدفوعات المحلية والآخر للمدفوعات الى العالم الخارجي والآخر للإيرادات من العالم الخارجي وكذلك الإيرادات من السوق المحلية أو يمكن أن يرد ذلك في بيان مستقل "المدفوعات والمتحصلات من العالم الخارجي" وكذلك بيان الإستثمارات الأجنبية في فلسطين والإستثمارات الفلسطينية في الخارج وتغيراتها الدورية ونظراً لأهمية إحصاءات ميزان المدفوعات وحساسيتها فإن الأمر يقتضي الإعداد لها بطريقة جيدة وتدريب العناصر التي سيوكل اليها هذا العمل تدريباً جيداً في أحد البنوك المركزية في الدول العربية أو في مركز التدريب التابع لصندوق النقد الدولي - واشنطن.

والجدير بالإشارة الى أن أعداد ميزان المدفوعات يتطلب في المقام الأول تحديد وحدة النقد التي سيتم بها إعداد الميزان (هناك عملات ثلاث يتم التعامل بها هي شيكل، دينار، دولار) كما يمكن أن تكون هناك وحدة نقد حسابية يتم تحديد قيمتها الى العملات الثلاث المتداولة (بعد دراسة متأنية) ويمكن أن تكون هذه بداية لعملة فلسطينية مستقبلاً.

كما أنه لابد من التحديد الدقيق لمفهوم الإقامة سواء بالنسبة للإفراد أو المنشآت ولاشك أن ذلك من الأمور التي حددت من قبل صندوق النقد الدولى في دليل ميزان المدفوعات "التنقيح الخامس" وفي نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ومن ثم فلا مجال للإجتهاد في ذلك.

ويمكن إعداد ميزان مدفوعات ثنائي بين دولتين أو بين الدولة ومنطقة جغرافية أو نقدية أو بين الدولة والعالم الخارجي ككل.

وعند إعداد وتركيب ميزان المدفوعات يقترح أن يتم ذلك على المستوى التفصيلي (مرفق نموذج تفصيلي لميزان المدفوعات كما ورد في توصيات نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات "التنقيح الخامس" الصادر من صندوق النقد الدولي، مرفق رقم (١)، أما عند النشر فإنه يتم على المستوى التجميعي ونعرض أيضاً ضمن المرفقات نموذجاً تجميعاً لميزان المدفوعات لأغراض النشر، مرفق رقم (٢)، ومن أهم المصادر الإحصائية لبيانات ميزان المدفوعات:

- سلطة النقد بصفتها بنكاً مركزياً،
- إدارة الإحصاء المركزية،
- البنوك والمؤسسات المالية العاملة،
- مؤسسات السياحة والنقل،
- وزارة المالية،
- مؤسسات الصرافة.

وقد يتم الحصول على هذه المعلومات عن طريق إستخدام إستبيانات دورية في شكل إحصاءات جارية أو عن طريق مسوح ميدانية لتقدير قيمة المحصل من العالم الخارجي أو المدفوع له مقابل خدمات، ومن أهم المؤشرات التي يمكن الحصول عليها من تحليل ودراسة ميزان المدفوعات وبعض البيانات الأخرى ذات العلاقة مايلي:

- نسبة الصادرات (فوب) الى الحساب الجاري (دائن)،
- نسبة الواردات (فوب) الى الحساب الجاري (مدين)،
- نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي،
- نسبة الواردات من السلع والخدمات الى الإنفاق القومي،
- نسبة الدخل من الإستثمارات (دائن) الى الحساب الجاري (دائن)،
- نسبة الدخل من الإستثمارات (مدين) الى الحساب الجاري (مدين)،
- نسبة رصيد ميزان السلع والخدمات الى الناتج المحلي الإجمالي،
- نسبة رصيد الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الإحتياطي في نهاية المدة الى الواردات من السلع والخدمات،
- نسبة إجمالي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي،
- نسبة إجمالي الدين الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات،
- نسبة صافي الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي،
- نسبة صافي الدين الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات،
- نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات.

هاء- **النقد المصدر والنقد المتداول**

من الجدير بالإشارة هنا الى أننا لم نتعرض الى موضوع النقود المتداولة أو النقود المصدرة وما يمكن أن يشتق منها من نسب سيولة M1 و M2 نظراً لعدم وجود نقد فلسطيني، كما أن التعامل يتم بعملات ثلاث (شيكل، دينار، دولار) في الأسواق والبنوك وخلافه ولذلك فإنه يقترح تأجيل تناول هذا الموضوع لحين إصدار عملة فلسطينية.

ملاحظـــــة:

بناءاً على توجيهات السيد محافظ سلطة النقد الفلسطينية عقد إجتماع في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء ٢٠ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٥ حضره الى جانب المستشار كل من:

- الدكتور/ أحمد مشعل — مسئول دائرة الأبحاث
- السيد/ نبيه موسى — دائرة الأبحاث

حيث تم مناقشة التقرير وكافة الملاحظات والتوصيات المشار اليها سابقاً واتفق على أن يتم تنفيذ ذلك بالتدريج وفق الإمكانيات المتاحة الفنية والمادية والإحصائية.

ثانيا- النماذج الإحصائية التي يتم بمقتضاها جمع البيانات:

أشرنا من قبل أن هناك جانباً من الإحصاءات الإقتصادية المصرفية يتم جمعها وتجهيزها بمعرفة سلطة النقد الفلسطينية وهي البيانات المتعلقة بالجهاز المصرفي والمؤسسات المالية التي تخضع لرقابة سلطة النقد ولهذا الغرض أعدت مجموعة من النماذج الإحصائية بمعرفة سلطة النقد كان للمستشار فرصة الإطلاع عليها والتعليق عليها. وبصفة عامة تفي النماذج المقترحة بالغرض الذي أعدت من أجله وهو جمع بيانات تجميعية عن الجهاز المصرفي ولكنها بالطبع لاتفي بأغراض ميزان المدفوعات، وقد عقد إجتماع حضره الى جانب المستشار كل من:

- السيد/ أحمد داوود — مسئول دائرة مراقبة البنوك
- السيد/ محمد النابلسي — دائرة البحوث
- السيد/ بسام أبو عمرة — دائرة مراقبة البنوك

حيث تم مناقشة النماذج والملاحظات والإستيضاحات بشأنها.

وفيما يلي نستعرض بإختصار النماذج التي تم الإطلاع عليها وبعض الملاحظات والإستيضاحات بشأنها:

١- نموذج رقم (١) البيان الشهري للموجودات والمطلوبات،

يقترح إجراء التعديلات التالية:

- البند ٣ يصبح "ودائع مؤسسات القطاع العام غير المالي الفلسطيني الأخرى"
- البند ٤ يصبح "ودائع العملاء الآخرين المقيمين".
- البند ٥٦ - ٣ يصبح "صادرة عن مؤسسات القطاع العام غير المالية الفلسطينية".
- البند ٥٧ - ٣ يصبح "سلطات القطاع العام غير المالية الأخرى الفلسطينية".

٢- **نموذج رقم (٢) الموجودات والإلتزامات الخارجية،**

يقترح إجراء التصويبات التالية:

- العمود رقم (١٠) "الإجمالي"،
- العمود رقم (١١) الصفحة الثانية "مجموع الموجودات"،
- العمود رقم (٢٣) "مجموع الإلتزامات الخارجية ١٧ + ٢٢"،
- يقترح الإيضاح ما إذا كان هذا الجدول سيتم لكل عملة على حده ثم المجموع بالشيكل أم سيتم تقويم جميع العملات بعملة موحدة. وقد إتفق على أنه سيتم توضيح ذلك في الملاحظات وتحديد نوع العملة حسبما يتم الإتفاق عليها.

٣- **نموذج رقم (٣) نسبة السيولة:**

القوائم الخاصة بأكبر عشر مودعين ومدينين، يلاحظ أن النموذج المقترح لايسمح بتسجيل العملاء الذين لديهم ودائع بأكثر من عملة من العملات المتداولة وكذلك الحال بالنسبة للمدينين بأكثر من عملة ولذلك يقترح توسيع خانة المبلغ لتشمل العملات الثلاث المتداولة (شيكل، دينار، دولار) أو أن يتم النص على أن الجدول سيتم مقوماً بعملة موحدة، كما يقترح تسجيل رقم البند في الميزانية في العمود (ج) عند حساب نسبة السيولة لتسهيل وضبط عمليات الحساب وإمكانية الميكنة الحسابية والإلتزام بنفس المسميات لنفس البنود الواردة في الميزانية (نموذج رقم ١).

٤- **نموذج رقم (٤))، تحليل آجال إستحقاق العملات،**
يقترح مايلي:

- تسجيل رقم البند في الميزانية على النموذج لتسهيل المراجعة والتدقيق،
- البند رقم ٢٠ من النموذج يصحح الى "أرصدة لدى بنوك أخرى في فلسطين"،
- من المفترض أن هذا النموذج يعد لكل نوع من أنواع العملة لأن البيان قد يفقد أهميته إذا لم يتم الربط بين نوع العملة وأجل إستحقاق الوديعة إذ أن ذلك يخدم أغراضاً كثيرة عند رسم السياسات النقدية والمالية ولذلك يقترح أن يعد هذا النموذج لكل عملة وليس على مستوى مجموع العملات مقومة بالدولار أو الدينار كما يبدو من تصميم النموذج وقد إتفق على أن هذا الجدول سيتم إستبقاؤه عن كل عملة على حده.

٥- نموذج رقم (٥) مركز العملات:

المقصود من هذا النموذج هو التعرف على مركز كل عملة على حده ومن ثم مجموع صافي المراكز ومن ثم فإنه لابد من التوضيح في تعليمات الإستيفاء ما إذا كان سيتم تحويل العملات الى عملة موحدة (مع تحديد نوع العملة) ثم بيان المركز من كل عملة مقومة بالعملة المختارة أم سيتم إعداد المركز من كل عملة ثم يتم تحويل الصافي فقط الى العملة الموحدة حتى يمكن جمع صافي المراكز (+،-) وقد إتفق أثناء المناقشة أن هذا النموذج سيتم إستيفادة عن كل عملة مقومة بعملة واحدة سيتم تحديدها فيما بعد وقد تكون الدولار، على أن تحدد سلطة النقد سعر التحويل.

٦- نموذج رقم (٦) تركز المخاطر الإئتمانية:

٧- نموذج رقم (٧) نسبة كفاية رأس المال:

هذا النموذج يعتبر نموذجاً تحليلياً يستمد كافة معلوماته من النموذج رقم (١) ولذلك فإنه يجب أن يكون منسقاً معه ومربوطاً عن طريق رقم البند في الميزانية لتسهيل الحساب وعدم الخلط بين المسميات المختلفة. ولكن هذا النموذج بوضعه الحالي يثير الكثير من التساؤلات ومن ثم يحتاج الى المزيد من الإيضاحات والربط مع النموذج رقم (١) ومن هذه التساؤلات:

- في البند (١) و (٢) من النموذج "قاعدة رأس المال" و "الموجودات" هناك بعض البيانات التي ليس لها مصدر في النموذج رقم (١) مثل:
علاوة إصدار، الديون المضمونة بأرصدة نقدية.

- ضمن بيان الموجودات يمثل البند ١٢ إجمالي الموجودات وهو يعادل البند ٥٦ في النموذج الأول ثم طرح منه البند ١٣، ١٤، ١٥ ثم يعود النموذج ليضيف البند ١٦ وهو "القبولات والبوالص القابلة للتحويل، وهذا البند هو جزء من بعض البنود الواردة في الحساب النظامي وأثناء المناقشة أتفق على أن يسجل أمام هذا البند أنه جزء من البند رقم ١٠٠ في الحسابات النظامية حتى يسهل الرجوع الى ذلك ومنعا لحدوث أي خلط.

- البند ١٩ من هذا النموذج يمثل مجموع البنود من ١٢ الى ١٨ (+،-) ومن ثم لا يطلق عليه مجموع الميزانية بما فيها الحسابات النظامية إذا أن هذا البيان لا يتضمن كل الأصول وكذلك كل الحسابات النظامية. ثم نقل هذا البند مرة ثانية في البند ٢١ وأطلق عليه "مجموع الميزانية بما فيها الحسابات النظامية والغير نظامية" وهذا مفهوم غير صحيح ومن ثم فإن المعلومات مختلطة وتحتاج الى تحديد ووضوح وقد تم مناقشة الموضوع في الإجتماع وبيان ذلك ويمكن أن يطلق على بالبند ١٩ "مجموع الموجودات المعدل".

- الأمر يقتضي الإيضاح على أن النموذج الوارد في الصفحة الأولى ينطبق على البنوك التي مراكزها الرئيسية في فلسطين وأن النموذج الوارد في الصفحة الثانية يخص فروع البنوك العاملة في فلسطين ومراكزها الرئيسية خارج فلسطين.

٨- نموذج رقم (٨) الأرباح والخسائر،

يقترح مايلي:

- نقل بند فوائد مدفوعة الى جانب المصروفات بدلاً من وضعها بالسالب في جانب الإيرادات وإن كانت هذه ملاحظة شكلية:

- إضافة تفصيلات أكثر لجانبي الإيرادات والمصروفات تحت بند إيرادات أخرى ومصروفات أخرى لتبيان الإيرادات أو المصروفات التحويلية (تعويضات التأمين ضد الحوادث، أقساط التأمين، ضرائب مدفوعة، تبرعات، مدفوعات التأمينات والمزايا الإجتماعية) وذلك لخدمة أغراض الحسابات القومية.

- تفصيل بند نفقات المباني وبند النفقات الأخرى الى مكوناتها الرئيسية لأن هذين البندين يشملان مستلزمات الإنتاج وذلك لخدمة أغراض الحسابات القومية ومن أمثلة ذلك إيجار مباني، صيانة، مياه، كهرباء، أدوات كتابية ومكتبية...الخ.
ويمكن إضافة بيان الإيرادات والمصروفات من والى العالم الخارجي ضمن بيان حساب الأرباح والخسائر لخدمة ميزان المدفوعات.

٩- نموذج رقم (٩) توزيع التسهيلات الإئتمانية المباشرة على القطاعات الإقتصادية

سيتم إستبقاء هذا النموذج من البنوك مباشرة ويقترح أن يعاد ترتيب تصنيف النشاط الإقتصادي ليأخذ ترتيب التصنيف الدولي (ISIC Rev.3) المرفق طي هذا التقرير، كما يقترح تحديد الدورية لهذا النموذج.

وبصفة عامة كما أشرت من قبل أن هذه النماذج لاتخدم أغراض ميزان المدفوعات ويمكن إقتراح تفصيل بيان الأرباح والخسائر (الإيرادات والمصروفات) ليتضمن بيان الإيرادات المحصلة من غير المقيمين إلى جانب الإيرادات المحصلة من المقيمين وكذلك المصروفات المدفوعة لغير المقيمين الى جانب المصروفات الأخرى المدفوعة لمقيمين.

وذلك الى جانب النماذج التي سيتم إعدادها لتنفيذ المسوح والدراسات التي سيتطلبها الحصول على البيانات الخاصة بميزان المدفوعات وخاصة تلك المتعلقة بجانب الخدمات سواء محصلة من العالم الخارجي أو مدفوعة الى العالم الخارجي من القطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة والتي يمكن أن تتحدد في ضوء الإجتماع الذي سيعقد في إطار التنسيق بين سلطة النقد وإدارة الإحصاء المركزية.

١٠- الملاحظات والإرشادات التفسيرية للنماذج:

يبدو أنه قد أدخلت بعض التعديلات على النماذج دون أن يتم عكس ذلك على هذه الملاحظات الأمر الذي يجعل بعض البنود المشار اليها في الملاحظات ليس هي المقصودة في النموذج ومن أمثلة ذلك:

أ- <u>البيان الشهري للموجودات والمطلوبات</u>

- عند تعريف (بند ٩، ٥٥) وردت إشارة الى البند ١٩ وهذا البند غير موجود في النموذج رقم (١) المشار اليه سواء في النص العربي أو الإنجليزي.
- البند ١/٣٢ غير موجود في النموذج رقم (١) العربي رغم أنه كان موجوداً في النص الإنجليزي.
- البند ٨٤/٣٥ صحته ٨٤/٣٤.
- البند ٨٥/٣٦ صحته ٨٥/٣٥.
- في البند (٥٨،٥٧) إشارة الى البند ١٨ وهذا البند غير موجود في النموذج.
- في البند (٦٠) إشارة الى البند ٣٩ وهذا البند غير موجود في النموذج.
- في البند (٦١/٥، ٦١/٦) صحتها (٦١/٦، ٦١/٧)
- البند (٦١/٧) صحته(٦١/٨)
- البند (٨٧/ ٩٠) صحته(٨٧/٨٩)

ب- <u>الأرباح والخسائر</u>

- البند (٢،٨) المقصود هنا جميع النفقات المتعلقة بالمبنى الذي يستخدمه البنك ولاعلاقة لها بتكاليف الملكية لأن تكاليف الملكية تدخل ضمن الأصول وليس ضمن الأرباح والخسائر.
- بالنسبة للبند ثانياً "المخصصات" البنوييات المستخدمة في النموذج تختلف تماماً عن التبوييات المشار اليها في الملاحظات والإرشادات.

ثالثا- التعاون والتنسيق بين سلطة النقد الفلسطينية وإدارة الإحصاء المركزية:

إدارة الإحصاء المركزية هي الجهاز الإحصائي الفلسطيني المسئول عن إعداد الإحصاءات وإجراء البحوث والتعدادات والمسوح الإحصائية وفق برنامج وخطة إحصائية محددة. ومن ثم فهي الجهة المسئولة عن نشر العديد من الإحصاءات التي تخدم أغراض ووظائف سلطة النقد الفلسطينية ومن أهمها: الحسابات القومية، التجارة الخارجية، الأسعار والأرقام القياسية، نفقات ودخل الأسر، تعدادات السكان والتقديرات السنوية للسكان والعمالة والبطالة .....الخ.

ولذلك فإنه يقترح عقد إجتماع بين ممثلي سلطة النقد الفلسطينية وإدارة الإحصاء المركزية بهدف التعرف على البرنامج الإحصائي لدائرة الإحصاء المركزية في الفترة المستقبلية وأهم المسوح والإحصاءات المزمع تنفيذها والتعاريف المستخدمة ودورية النشر ومستوى التفصيل الذي يخدم أغراض الطرفين وطريق إنسياب المعلومات من دائرة الإحصاء المركزية الى سلطة النقد الفلسطينية.

وفي هذا المجال أجرت سلطة النقد الفلسطينية إتصالاً بإدارة الإحصاء المركزية في رام الله وتحدد صباح يوم الأحد ٢٤ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٥ موعد للإجتماع وقد حضر الإجتماع الى جانب المستشار الإقليمي كل من:

أ- سلطة النقد الفلسطينية
السيد نبيه موسى — إدارة البحوث

ب- إدارة الإحصاء المركزية
دكتور/ حازم الشنار
السيد/ بسام عبدالله محمد
السيد/ أحمد عبد الحق
السيد/ بشار ياسين
السيده/ الدكتورة آنالينبلاد — خبيرة زائرة

حيث تم إستعراض المسوح والإحصاءات التي تقوم بها إدارة الإحصاء المركزية في الوقت الحالي والموعد المتوقع للحصول على النتائج ومن أهم هذه المسوح والإحصاءات :

- الحسابات القومية
- مسح الصناعة
- مسح التجارة الداخلية
- مسح الإنشاءات (المقاولون)
- مسح الخدمات
- مسح الفنادق

- تعداد السكان والمساكن
- التجارة الخارجية
- الأسعار

وقد أشير الى أن هذه المسوح سيتم تجهيز بياناتها في موعد أقصاه الشهر الرابع من عام ١٩٩٦ عدا تعداد السكان الذي سيتم تنفيذه خلال عام ١٩٩٦ ومن ثم تجهيز بياناته لاحقاً. وكذلك سيتم الإستفادة من هذه المسوح في تقديرات الحسابات القومية

وإدارة الإحصاء المركزية على إستعداد لتوفير البيانات الى سلطة النقد بمجرد تجهيزها،

وقد تطرق النقاش الى موضوع على جانب كبير من الأهمية وهو من الجهه التي ستقوم بإعداد ميزان المدفوعات؟ هل إدارة الإحصاء المركزية أم سلطة النقد، وقد دار في ذلك نقاش طويل حيث يتوفر لدى إدارة الإحصاء المركزية في الوقت الحالي خبيرة في إحصاءات ميزان المدفوعات الدكتورة آناليتبلاد.وقد حضرت الإجتماع .

وفي رأي أن الجهة المسئولة عن إعداد ميزان المدفوعات هي سلطة النقد التي لها صلاحيات البنوك المركزية في العالم وأن إدارة الإحصاء المركزية لايمكنها إستكمال الجزء الخاص بمعالجة الفائض أو العجز إذا أن ذلك فقط من إختصاص وسلطة البنوك المركزية ومن ثم إذا قامت إدارة الإحصاء المركزية بإعداد ميزان المدفوعات فإنها لابد وأن تتوقف عند بند الفائض أو العجز أما معالجة الفائض، أو العجز فيتم لدى سلطة النقد وهذا أسلوب يعقد العمل وليس له أي ميزة ، ففي رأيي أن الجهة المختصة والقادرة على إعداد الميزان هي سلطة النقد وبالطبع بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزية للحصول على بيانات التجارة والخدمات اللازمة لإعداد الميزان والتي تقوم بها أصلاً إدارة الإحصاء المركزية وذلك ضمن إطار التنسيق الكامل بين الجهتين.

٤- السادة الذين إلتقيت بهم أثناء المهمة

١- السيد/ الدكتور فؤاد بسيسو	محافظ سلطة النقد الفلسطينية
٢- السيد/ أحمد داوود	مسئول دائرة مراقبة البنوك
٣- السيد/ الدكتور طالب الصريع	مسئول دائرة المعلومات
٤- السيد/ الدكتور أحمد مشعل	مسئول دائرة البحوث
٥- السيد/ نبيه موسى	دائرة البحوث
٦- السيد/ محمد صالح النابلسي	دائرة البحوث
٧- السيد/ بسام سليمان أبو عمرة	دائرة مراقبة البنوك

٥- الملاحق

ملحق (١)

ميزان المدفوعات (المكونات العادية والتفاصيل الإضافية)

	مدين	دائن
١- الحساب الجاري		
ألف - السلع والخدمات		
ا - السلع		
1- سلع للتسويق بوجه عام		
2. سلع للتجهيز		
3. عمليات إصلاحات السلع		
4. شراء السلع في الموانئ من قبل ناقلين		
5. الذهب النقدي		
5-1- يحتفظ به بوصفه مستودع قيمة		
5-2- يحتفظ به لأسباب أخرى		
ب -الخدمات		
1. النقل		
1-1- النقل البحري		
1-1-1- الركاب		
1-1-2- الشحن البحري		
1-1-3- عمليات النقل البحري الأخرى		
1-2- النقل الجوي		
1-2-1- الركاب		
1-2-2- الشحن الجوي		
1-2-3- عمليات النقل الجوي الأخرى		
1-3- عمليات النقل الأخرى		
1-3-1- الركاب		
1-3-2- الشحن		
1-3-3- عمليات النقل الأخرى		
2. السفر		
1.2. أسباب تجارية		
2.2. اسباب شخصية (1)		
3. خدمات الاتصالات		
4. خدمات الاعمار		
5. خدمات التأمين (2)		
6. خدمات التمويل		
7. خدمات الكومبيوتر والمعلومات		
8. العوائد ورسوم التراخيص		
9. خدمات أخرى للأعمال التجارية		
1.9. خدمات التسويق وغيرها من الخدمات المتصلة بأعمال التجارة		
2.9. خدمات التأجير التشغيلي		
3.9. خدمات أعمال تجارية ومهنية وفنية متنوعة (1)		
خدمات ترويحية وثقافية وترفيهية		
1.10. الخدمات السمعية والبصرية وغيرها		
2.10. خدمات ثقافية وترفيهية أخرى		
11. الخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان آخر		
باء - الدخل		
1. تعويضات المستخدمين		
2. دخل الاستثمار		
1.2. الاستثمار المباشر		
1.1.2. دخل أسهم رأس المال		
1.1.1.2. الأرباح الموزعة وارباح الفروع الموزعة		
2:1.1.2. العائدات المعاد استثمارها ومكاسب الفروع غير الموزعة		
2.1.2. الدخل من الدين (الفوائد)		

(تابع)

	دائن	مدين
2.2. استثمارات الحافظة 1.2.2. دخل أسهم رأس المال (المكاسب الموزعة) 2.2.2. الدخل من الدين (الفوائد) 1.2.2.2. السندات والكمبيالات 1.1.2.2.2. ثمن الوساطة المالية مقيسا بطريقة غير مباشرة 2.1.2.2.2. الفوائد الأخرى 2.2.2.2. ادوات الأسواق النقدية والمشتقات المالية 3.2 الاستثمار الأخر 1.3.2. ثمن الوساطة المالية مقيسا بطريقة غير مباشرة 2.3.2. الفوائد الأخرى 3.3.2. دخل الأسر المعيشية المحتسب من صافي حصصها في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق المعاشات التقاعدية *		
جيم - التحويلات الجارية 1- الحكومة العامة 1.1. الضرائب الجارية على الدخل ، الثروة ، الخ * 2.1. الضرائب الأخرى على الانتاج * 3.1. الاعانات الأخرى على الانتاج * 4.1. المساهمات الاجتماعية * 5.1. المنافع الاجتماعية * 6.1. تحويلات الحكومة العامة الجارية الأخرى * 2. القطاعات الأخرى 1.2. تحويلات العاملين 2.2. تحويلات الأخرى 1.2.2. الضرائب الجارية على الدخل ، الثروة ، الخ * 2.2.2. الضرائب الأخرى على الانتاج * 3.2.2. الاعانات الأخرى على الانتاج * 4.2.2. المساهمات الاجتماعية * 5.2.2. المنافع الاجتماعية * 6.2.2. التحويلات الجارية الأخرى من القطاعات الأخرى *		
2. الحساب الرأسمالي والمالي		
ألف - حساب رأس المال 1. التحويلات الرأسمالية 1.1. الحكومة العامة 1.1.1. سماح الدين 2.1.1. تحويلات حكومية أخرى 2.1. تحويلات رأسمالية أخرى 1.2.1. تحويلات المهاجرين 2.2.1. سماح الدين 3.2.1 تحويلات أخرى 2. احتياز أصول غير مالية غير منتجة والتخلص منها		
باء - الحساب المالي 1. الاستثمار المباشر 1.1. في الخارج 1.1.1. أسهم رأس المال 1.1.1.1. المطالبات على المشاريع المنتسبة 2.1.1.1. خصوم المشاريع المنتسبة 2.1.1. العائدات المعاد استثمارها		

(تابع)

	دائن	مدين
3.1.1. رأس المال الأخر		
1.3.1.1. المطالبات على المشاريع المنتسبة		
1.1.3.1.1. سندات الدين التي تصدرها مشاريع منتسبة *		
2.1.3.1.1. المطالبات الأخرى على المشاريع المنتسبة *		
2.3.1.1. خصوم المشاريع المنتسبة		
1.2.3.1.1. سندات الدين التي يصدرها مستثمرون مباشرون *		
2.2.3.1.1. خصوم المستثمرين المباشرين الأخرى		
2.1. الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم باعداد البيان		
1.2.1. أسهم رأس المال		
1.1.2.1. المطالبات على المستثمرين المباشرين		
2.1.2.1. خصوم المستثمرين المباشرين		
2.2.1. العائدات المعاد استثمارها		
3.2.1. رأس المال الآخر		
1.3.2.1. المطالبات على المستثمرين المباشرين		
1.1.3.2.1. سندات الدين التي يصدرها مستثمرون مباشرون *		
2.1.3.2.1. المطالبات الأخرى على المستثمرين المباشرين *		
2.3.2.1. خصوم المستثمرين المباشرين		
1.2.3.2.1. سندات الدين التي تصدرها مشاريع منتسبة *		
2.2.3.2.1. خصوم المستثمرين المباشرين الأخرى *		
2. استثمار الحافظة		
1.2. الأصول		
1.1.2. سندات الأسهم		
1.1.1.2. السلطات النقدية		
2.1.1.2. الحكومة العامة		
3.1.1.2 البنوك		
4.1.1.2. قطاعات أخرى		
2.1.2. سندات الدين		
1.2.1.2. السندات والكمبيالات		
1.1.2.1.2. السلطات النقدية		
2.1.2.1.2. الحكومة العامة		
3.1.2.1.2. البنوك		
4.1.2.1.2. قطاعات أخرى		
2.2.1.2. ادوات السوق النقدية		
1.2.2.1.2. السلطات النقدية		
2.2.2.1.2. الحكومة العامة		
3.2.2.1.2. البنوك		
4.2.2.1.2. قطاعات أخرى		
3.2.1.2. المشتقات المالية		
1.3.2.1.2. السلطات النقدية		
2.3.2.1.2. الحكومة العامة		
3.3.2.1.2. البنوك		
4.3.2.1.2. قطاعات أخرى		
2.2. الخصوم		
1.2.2. سندات الأسهم		
1.1.2.2. البنوك		
2.1.2.2. قطاعات أخرى		
2.2.2. سندات الدين		
1.2.2.2. السندات والكمبيالات		
1.1.2.2.2. السلطات النقدية		
2.1.2.2.2. الحكومة العامة		
3.1.2.2.2. البنوك		
4.1.2.2.2. قطاعات أخرى		

(تابع)

	دائن	مدين
2.2.2.2. ادوات السوق النقدية		
1.2.2.2.2. السلطات النقدية		
2.2.2.2.2. الحكومة العامة		
3.2.2.2.2. البنوك		
4.2.2.2.2. قطاعات أخرى		
3.2.2.2. المشتقات المالية		
1.3.2.2.2. البنوك		
2.3.2.2.2. قطاعات أخرى		
3. الاستثمار الآخر		
1.3. الأصول		
1.1.3. الائتمانات التجارية		
1.1.1.3. الحكومة العامة		
1.1.1.1.3. طويلة الأجل		
2.1.1.1.3. قصيرة الأجل		
2.1.1.3. قطاعات أخرى		
1.2.1.1.3. طويلة الأجل		
2.2.1.1.3. قصيرة الأجل		
2.1.3. القروض		
1.2.1.3. السلطات النقدية		
1.1.2.1.3. طويلة الأجل		
2.1.2.1.3. قصيرة الأجل		
2.2.1.3. الحكومة العامة		
1.2.2.1.3. طويلة الأجل		
2.2.2.1.3. قصيرة الأجل		
3.2.1.3. البنوك		
1.3.2.1.3. طويلة الأجل		
2.3.2.1.3. قصيرة الأجل		
4.2.1.3. قطاعات أخرى		
1.4.2.1.3. طويلة الأجل		
2.4.2.1.3. قصيرة الأجل		
3.1.3. العملات والودائع		
1.3.1.3. السلطات النقدية		
2.3.1.3. الحكومة العامة		
3.3.1.3. البنوك		
4.3.1.3. قطاعات أخرى		
4.1.3. أصول أخرى		
1.4.1.3. السلطات النقدية		
1.1.4.1.3. طويلة الأجل		
1.1.1.4.1.3. التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة *		
2.1.1.4.1.3. أصول أخرى *		
2.1.4.1.3. قصيرة الأجل		
2.4.1.3. الحكومة العامة		
1.2.4.1.3. طويلة الأجل		
1.1.2.4.1.3. التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة*		
2.1.2.4.1.3. أصول أخرى *		
2.2.4.1.3. قصيرة الأجل		
3.4.1.3. البنوك		
1.3.4.1.3. طويلة الأجل		
1.1.3.4.1.3. التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة *		
2.1.3.4.1.3. أصول أخرى *		
2.3.4.1.3. قصيرة الأجل		
4.4.1.3. قطاعات أخرى		

(تابع)

	دائن	مدين
1.4.4.1.3. طويلة الأجل		
1.1.4.4.1.3. صافي حقوق الأسر المعيشية في احتياطيات التأمين على الحياة في صناديق المعاشات التقاعدية *		
2.1.4.4.1.3. التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة *		
3.1.4.4.1.3. أصول أخرى *		
2.4.4.1.3. قصيرة الأجل		
2.3. الخصوم		
1.2.3. الائتمانات التجارية		
1.1.2.3. الحكومة العامة		
1.1.1.2.3. طويلة الأجل		
2.1.1.2.3. قصيرة الأجل		
2.1.2.3. قطاعات أخرى		
1.2.1.2.3. طويلة الأجل		
2.2.1.2.3. قصيرة الأجل		
2.2.3. القروض		
1.2.2.3. السلطات النقدية		
1.1.2.2.3. استخدام ائتمان وقروض الصندوق		
2.1.2.2.3. قروض أخرى طويلة الأجل		
3.1.2.2.3. قصيرة الأجل		
2.2.2.3. الحكومة العامة		
1.2.2.2.3. طويلة الأجل		
2.2.2.2.3. قصيرة الأجل		
3.2.2.3. البنوك		
1.3.2.2.3. طويلة الأجل		
2.3.2.2.3. قصيرة الأجل		
4.2.2.3. قطاعات أخرى		
1.4.2.2.3. طويلة الأجل		
2.4.2.2.3. قصيرة الأجل		
3.2.3. العملات والودائع		
1.3.2.3. السلطات النقدية		
2.3.2.3. البنوك		
4.2.3. خصوم أخرى		
1.4.2.3. السلطات النقدية		
1.1.4.2.3. طويلة الأجل		
2.1.4.2.3. قصيرة الأجل		
2.4.2.3. الحكومة العامة		
1.2.4.2.3. طويلة الأجل		
2.2.4.2.3. قصيرة الأجل		
3.4.2.3. البنوك		
1.3.4.2.3. طويلة الأجل		
2.3.4.2.3. قصيرة الأجل		
4.4.2.3. قطاعات أخرى		
1.4.4.2.3. طويلة الأجل		
1.1.4.4.2.3. صافي حقوق الأسر المعيشية في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق معاشات التقاعد *		
2.1.4.4.2.3. التسديد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات تغطية المطالبات القائمة *		
3.1.4.4.2.3. خصوم أخرى *		
2.4.4.2.3. قصيرة الأجل		
4. أصول احتياطية		
1.4. الذهب النقدي		
2.4. حقوق السحب الخاصة		

(تابع)

	دائن	مدين
3.4. وضع الاحتياطي لدى الصندوق		
1.3.4. الودائع *		
2.3.4. القروض *		
4.4. العملات الاجنبية		
1.4.4. العملات والودائع		
1.1.4.4. لدى السلطات النقدية		
2.1.4.4. لدى البنوك		
2.4.4. الاوراق النقدية		
1.2.4.4. أسهم رأس المال		
2.2.4.4. السندات و كمبيالات		
3.2.4.4. ادوات السوق النقدية والمشتقات المالية		
5.4. مطالبات أخرى		
1.5.4. العملات والودائع *		
2.5.4. الاوراق النقدية *		
1.2.5.4. أسهم رأس المال *		
2.2.5.4. سندات الدين		

* يحتاج التوفيق مع التصنيف المستعمل في حساب بقية العالم في نظام الحسابات القومية الى مزيد من التفصيل .

(1) للاطلاع على المكونات ، انظر الجدول ألف – 8.II

(2) بندان تذكيريان :

1-5 اجمالي الاقساط

2-5 جمالي المطالبات

(3) اذا لم تحدد مكاسب الفروع الموزعة ، فان جميع مكاسب الفروع تعتبر قد وزعت.

المصدر : دليل ميزان المدفوعات ـ التنقيح الخامس
نظام الحسابات القومية ١٩٩٣

معلومات تكميلية مختارة

1- التزامات (خصوم) تمثل احتياطيات تكميلية مختارة
1.1. السندات والأوراق المالية الأخر
1.1.1. السلطات النقدية
2.1.1. الحكومة العامة
3.1.1. البنوك
4.1.1. قطاعات أخرى
2.1. الودائع
1.2.1. السلطات النقدية
2.2.1. البنوك
3.1. التزامات أخرى
1.3.1. السلطات النقدية
2.3.1. الحكومة العامة
3.3.1. البنوك
4.3.1. قطاعات أخرى
2. معاملات التمويل الاستثنائية
1.2. التحويلات
1.2.2. سماح الدين
2.2.2. المنح الحكومية الدولية الأخرى
3.1.2. المنح المتلقاة من حسابات الدعم لدى الصندوق
2.2. الاستثمار المباشر
1.2.2. الاستثمار المرتبط بتخفيض الدين
2.2.2. الاستثمار المباشر الآخر
3.2. استثمارات الحافظة: اقتراض من قبل السلطات أو من قبل قطاع أخر نيابة عن السلطات: خصوم [1]
4.2. الاستثمار الآخر – خصوم [1]
1.4.2. السحوبات من القروض الجديدة بواسطة أو بواسطة قطاعات أخرى نيابة عن السلطات
2.4.2. إعادة جدولة الديون القائمة
3.4.2. تراكم الديون المتأخرة
1.3.4.2. أصل الدين قصير الأجل
2.3.4.2. أصل الدين طويل الأجل
3.3.4.2. الفائدة الأصلية
4.3.4.2. الفائدة الجزائية
4.4.2. سداد الديون المتأخرة
1.4.4.2. أصل الدين
2.4.4.2. الفائدة
5.4.2. إعادة جدولة الديون المتأخرة
1.5.4.2. أصل الدين
2.5.4.2. الفائدة
6.4.2. شطب الديون المتأخرة
1.6.4.2. أصل الديون المتأخرة
2.6.4.2. الفائدة على الديون المتأخرة

معلومات تكميلية مختارة

3. معاملات أخرى 1.3. استثمار الحافظة 1.1.3. السلطات النقدية 2.1.3. الحكومة العامة 3.1.3. البنوك 4.1.3. قطاعات أخرى 2.3. دخول أخرى (عدا الاستثمار المباشر) 1.2.3. السلطات النقدية 2.2.3. الحكومة العامة 3.2.3. البنوك 4.2.3. قطاعات أخرى 3.3. الاستثمار الآخر (خصوم) 1.3.3. السحب من الاعتمادات التجارية طويلة الأجل 2.3.3. سداد الاعتمادات التجارية طويلة الأجل 3.3.3. السحب من القروض طويلة الأجل 4.3.3. سداد القروض طويلة الأجل
4. البنود الفرعية للخدمات 1.4. السفر (لأسباب شخصية) 1.1.4. أسباب تتصل بالصحة 2.1.4. أسباب تتصل بالتعليم 3.1.4. أخرى 2.4. خدمات متنوعة للأعمال التجارية والمهنية والفنية 1.2.4. خدمات قانونية ومحاسبية وإدارية واستشارية وعلاقات عامة 2.2.4. خدمات إعلان وبحوث تسويقية واستفتاءات عامة 3.2.4. خدمات البحث والتطوير 4.2.4. خدمات معمارية وهندسية وخدمات فنية أخرى 5.2.4. خدمات زراعية وتعدين وتجهيز في الموقع 6.2.4. خدمات أخرى

(1) يبين القطاع المعني والمكون العادي الذي يشتمل على البند.

ملحق رقم (٢)
النموذج المختصر لميزان المدفوعات
(للنشر)

البيان	دائن	مدين	رصيد
١- الحساب الجاري			
أ- السلع والخدمات			
- السلع			
- الخدمات			
ب - الدخل			
ج - التحويلات الجارية			
جملة			
٢- الحساب الرأسمالي			
٣- الحساب المالي			
- الإستثمار المباشر			
في الخارج			
في الدولة المضيفة			
- محفظة الإستثمار			
الأصول			
الإلتزامات			
- إستثمارات أخرى			
الأصول			
الإلتزامات			
- الأصول الإحتياطية			
جملة			
- صافي السهو والخطأ			

ملحق (٣)

واو - التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ، التنقيح الثالث (ISIC Rv.3)

طائفة التبويب	القسم	الوصف
ألف		الزراعة والصيد والحراجة
	01	الزراعة والصيد وأنشطة الخدمات ذات الصلة
	02	الحراجة وقطع الأخشاب وأنشطة الخدمات ذات الصلة
باء		صيد الأسماك
	05	صيد الأسماك وتشغيل أحواض تفريخ الأسماك والمزارع السمكية، أنشطة الخدمات المتصلة بصيد الأسماك
جيم		التعدين والتحجير
	10	تعدين الفحم واللغنيت؛ استخراج الخث
	11	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي؛ أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط والغاز باستثناء خدمات المسح
	12	تعدين ركازات اليورانيوم والثوريوم
	13	تعدين ركازات الفلزات
	14	أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر
دال		الصناعة التحويلية
	15	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات
	16	صنع منتجات التبغ
	17	صنع المنسوجات
	18	صنع الملابس؛ تهيئة وصباغة الفراء
	19	دباغة وتهيئة الجلود؛ صنع حقائب الأمتعة، وحقائب اليد، والسروج، والأعنة، والأحذية
	20	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين، باستثناء الأثاث، صنع الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر
	21	صنع الورق ومنتجات الورق
	22	الطباعة والنشر واستنساخ مواد الإعلام المسجلة
	23	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي
	24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية
	25	صنع منتجات المطاط واللدائن
	26	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
	27	صنع الفلزات
	28	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات
	29	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر
	30	صنع آلات المكاتب والمحاسبة وآلات الحساب
	31	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر
	32	صنع معدات وأجهزة الراديو والتليفزيون والاتصالات
	33	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس عالية الدقة والأدوات البصرية والساعات بأنواعها

طائفة التبويب	القسم	الوصف
	34	صنع المركبات ذوات المحركات والمركبات المقطورة والمركبات نصف المقطورة
	35	صنع معدات النقل الأخرى
	36	صنع الأثاث؛ صنع منتجات غير مصنفة في موضع آخر
	37	إعادة التدوير
هاء		إمدادات الكهرباء وإمدادات المياه
	40	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة
	41	جمع وتنقية وتوزيع المياه
واو		الإنشاءات
	45	الإنشاءات
زاي		تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذوات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية
	50	بيع وصيانة وإصلاح المركبات ذوات المحركات والدراجات النارية؛ بيع وقود السيارت بالتجزئة
	51	تجارة الجملة وتجارة العمولة، باستثناء المركبات ذوات المحركات والدراجات النارية
	52	تجارة التجزئة باستثناء المركبات ذوات المحركات والدراجات النارية؛ إصلاح السلع الشخصية والأسريه
حاء		الفنادق والمطاعم
	55	الفنادق والمطاعم
طاء		النقل والتخزين والاتصالات
	60	النقل البحري؛ النقل عبر خطوط الأنابيب
	61	النقل المائي
	62	النقل الجوي
	63	الأنشطة الداعمة والمساعدة؛ أنشطة وكالات السفر
	64	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
ياء		الوساطة المالية
	65	الوساطة المالية باستثناء التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية
	66	التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية
	67	الأنشطة المساعدة للوساطة المالية
كاف		الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية
	70	الأنشطة العقارية
	71	تأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل وتأجير السلع الشخصية والأسرية
	72	الحاسب الالكتروني (الحاسوب) والأنشطة ذوات الصلة
	73	البحث والتطوير
	74	الأنشطة التجارية الأخرى

طائفة التبويب	القسم	الوصف
لام		الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري
	75	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري
ميم		التعليم
	80	التعليم
نون		الصحة والعمل الاجتماعي
	85	الصحة والعمل الاجتماعي
سين		أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى
	90	التخلص من مياه المجاري والنفايات والصحة العامة والأنشطة المشابهة
	91	أنشطة المنظمات ذوات العضوية غير المصنفة في موقع آخر
	92	الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية
	93	الأنشطة الخدمية الأخرى
عين		الأسر الخاصة التي تعين أشخاصا لأداء الأعمال المنزلية
	95	الأسر الخاصة التي تعين أشخاصا لأداء الأعمال المنزلية
فاء		المنظمات والهيئات عُبر الإقليمية
	99	المنظمات والهيئات عبر الإقليمية

ملحق (٤)

- تصنيف وظائف الحكومة

01 خدمات الجمهور العام
01.1 الجهازان التنفيذي والتشريعي، الشؤون المالية والمادية، الشؤون الخارجية عدا المساعدة الخارجية
01.2 المساعدة الاقتصادية الخارجية
01.3 شؤون وخدمات البحوث الأساسية
01.4 خدمات عامة
01.5 خدمات الجمهور العام غير المصنفة في مكان آخر

02 شؤون وخدمات الدفاع
02.1 إدارة وتشغيل عمليات الدفاع العسكري والمدني
02.2 المساعدة العسكرية الخارجية
02.3 البحث التطبيقي والتطوير التجريبي المتعلقان بالدفاع
02.4 شؤون الدفاع غير المصنفة في مكان آخر

03 شؤون الأمن العام والنظام
03.1 الشرطة والوقاية من الحرائق
03.2 المحاكم
03.3 إدارة وتشغيل السجون
03.4 شؤون الأمن العام والنظام غير المصنفة في مكان آخر

04 شؤون وخدمات التعليم
04.1 شؤون وخدمات ما قبل التعليم الابتدائي والتعليم الابتدائي (ISCED، المستويان صفر و واحد)
04.2 شؤون وخدمات التعليم للمرحلة الثانية (ISCED، المستويان 2 و 3)
04.3 شؤون وخدمات التعليم للمرحلة الثالثة (ISCED، المستويات 5 و 6 و 7)
04.4 خدمات التعليم غير المحددة بمستوى (ISCED، المستوى 9)
04.5 خدمات تابعة للخدمات التعليمية
04.6 شؤون وخدمات التعليم غير المصنفة في مكان آخر

05 الشؤون والخدمات الصحية
05.1 شؤون وخدمات المستشفيات
05.2 المستوصفات وممارسو الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان والخدمات الشبيهة
05.3 شؤون وخدمات الصحة العامة
05.4 العلاجات وجراحة استبدال الأعضاء والمعدات والأجهزة الطبية وغيرها من المنتجات المتصلة بالصحة التي توصف بمقتضى وصفات طبية
05.5 البحث التطبيقي والتطوير التجريبي المتصلان بالصحة وأجهزة العلاج
05.6 شؤون وخدمات صحية غير مصنفة في مكان آخر

06 شؤون وخدمات الضمان الاجتماعي والرفاه
06.1 شؤون وخدمات الضمان الاجتماعي
06.2 شؤون وخدمات الرفاه
06.3 شؤون وخدمات الضمان الاجتماعي والرفاه غير المصنفة في مكان آخر

07 شؤون وخدمات الإسكان والمرافق المجتمعية
07.1 الإسكان والتطوير المجتمعي
07.2 شؤون وخدمات إمدادات المياه
07.3 شؤون وخدمات النظافة بما فيها كبح التلوث والحد منه
07.4 شؤون وخدمات إضاءة الشوارع
07.5 شؤون وخدمات الإسكان والمرافق المجتمعية غير المصنفة في مكان آخر

08 الشؤون والخدمات الترويحية والثقافية والدينية
08.0 الشؤون والخدمات الترويحية والثقافية والدينية

09 شؤون وخدمات الوقود والطاقة
09.1 شؤون وخدمات الوقود
09.2 الكهرباء وموارد الطاقة الأخرى
09.3 شؤون وخدمات الوقود والطاقة غير المصنفة في مكان آخر

10 شؤون وخدمات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والصيد
10.1 شؤون وخدمات الزراعة
10.2 شؤون وخدمات الحراجة
10.3 شؤون وخدمات صيد الأسماك والصيد
10.4 أعمال البحث الزراعي والتطوير التجريبي غير المصنفة في مكان آخر
10.5 شؤون وخدمات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والصيد غير المصنفة في مكان آخر

11 شؤون وخدمات التعدين والمعادن، عدا الوقود؛ وشؤون وخدمات الصناعة التحويلية؛ وشؤون وخدمات الإعمار
11.1 شؤون وخدمات التعدين والمعادن
11.2 شؤون وخدمات الصناعة التحويلية
11.3 شؤون وخدمات الإعمار
11.4 شؤون وخدمات التعدين والموارد المعدنية؛ والصناعات التحويلية؛ والإعمار غير المصنفة في مكان آخر

12 شؤون وخدمات النقل والاتصال
12.1 شؤون وخدمات النقل البري
12.2 شؤون وخدمات النقل المائي
12.3 شؤون وخدمات السكك الحديد
12.4 شؤون وخدمات النقل الجوي
12.5 شؤون وخدمات النقل عبر الأنابيب وغيرها من نظم النقل
12.6 شؤون وخدمات النقل غير المصنفة في مكان آخر
12.7 شؤون وخدمات الاتصالات
12.8 شؤون وخدمات النقل والاتصالات غير المصنفة في مكان آخر

13 شؤون وخدمات اقتصادية أخرى

13.1 شـــؤون وخدمـــات تجـارة التوزيـع ، بمـــا فـي ذلك التخزين؛ وشؤون وخدمات الفنادق والمطاعم

13.2 شؤون وخدمات السياحة

13.3 شؤون وخدمات مشاريع التنمية متعددة الأغراض

13.4 شـؤون اقتصـادية وتجاريـة عامة باسـتثناء شـؤون العمل العامة

13.5 شؤون وخدمات العمل العامة

13.6 شـؤون وخدمـات اقتصاديـة أخرى غير مصنفة في مكان آخر

14 النفقات غير المصنفة إلى مجموعة رئيسه

14.0 النفقات غير المصنفة إلى مجموعة رئيسه

ملحق (٥)

- تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض (على مستوى حد واحد وحدين)

1. الأغذية والمشروبات والتبغ
   1.1. الأغذية
   2.1. المشروبات
   3.1. التبغ
2. الملابس والأحذية
   1.2. الملابس
   2.2. الأحذية
3. الإسكان والمياه والكهرباء والغاز وغيرهما من أنواع الوقود
   1.3. إجمالي الايجار
   2.3. أعمال صيانة وإصلاح المساكن العادية
   3.3. خدمات أخرى تتصل بالمساكن
   4.3. الكهرباء والغاز وغيرهما من الوقود
4. الأثاث ومعدات المنازل وأعمال الصيانة الروتينية للبيوت
   1.4. الأثاث والتجهيزات وتزيين المنزل والسجاد وغيره من المفروشات
   2.4. المنسوجات البيتية
   3.4. أجهزة التدفئة والطبخ، وأجهزة التبريد وماكينات الغسيل، وما شابهها من الأجهزة المنزلية الرئيسه بما في ذلك التركيبات والتصليح
   4.4. الأدوات الزجاجية وأدوات الطعام والسفرة
   5.4. أدوات ومعدات المنازل والحدائق
   6.4. السلع والخدمات المستعملة في عمليات الصيانة المنزلية الروتينية
5. الصحة
   1.5. المنتجات الطبية والصيدلانية والأجهزة والمعدات الطبية
   2.5. الخدمات الطبية والصيدلانية خارج المستشفى
   3.5. خدمات المستشفيات
   4.5. خدمات التأمين من المرض والحوادث
6. النقل
   1.6. شراء المركبات
   2.6. تشغيل معدات النقل الشخصي
   3.6. خدمات النقل
7. الترفيه والترويح والثقافة
   1.7. المعدات والأدوات، بما في ذلك عمليات الإصلاح
   2.7. خدمات الترويح والثقافة
   3.7. الصحف والكتب والقرطاسية
8. التعليم
   1.8. الخدمات التعليمية
   2.8. المواد التعليمية
   3.8. الخدمات التعليمية المساعدة
9. الفنادق والمقاهي والمطاعم
   1.9. تقديم الوجبات الجاهزة
   2.9. خدمات المأوى
10. سلع وخدمات متنوعة
   1.10. العناية الشخصية
   2.10. الأمتعة الشخصية غير المصنفة في مكان آخر
   3.10. الاتصالات
   4.10. الخدمات الاجتماعية
   5.10. الخدمات المالية غير المصنفة في مكان آخر
   6.10. خدمات أخرى غير مصنفة في مكان آخر